

## حماية البيئة في الجزائر بين الاستثمار والتنمية المستدامة مقاربة قانونية

*Environmental protection in Algeria between investment and sustainable  
development  
legal approach*

د. فاطمة الزهراء مسعودي

د. وعلي جمال \*

جامعة تلمسان ( الجزائر )

جامعة تلمسان ( الجزائر )

[messaoudifatima6@gmail.com](mailto:messaoudifatima6@gmail.com)

[Djamel13.ouali@gmail.com](mailto:Djamel13.ouali@gmail.com)

### ملخص:

بالنظر لاستمرار الاتجاهات الحالية للنمو الديمغرافي والاقتصادي والأنماط الاستهلاكية وزيادة الضغط الكبير على الموارد الطبيعية ومن ثم زيادة الضغط على البيئة بدرجة تفوق قدرتها ، وقد يتم هدر المكاسب البيئية والتحسينات نتيجة لزيادة سرعة التلوث والتدهور البيئي ، وفي هذا الشأن طالبت الدول الصناعية الأخذ بعين الاعتبار مخاطر التلوث البيئي وتداعياته على ظاهرة الاحتباس الحراري التي تؤثر بشكل سلبي على الإنسان والحيوان والنبات والكون بشكل عام وهذا من أجل البحث عن الحلول العملية مستقبلاً في المجتمع الدولي بأكمله. وفي إطار تحقيق الأمن البيئي والتنمية المستدامة ، كما ظهرت العديد من المبادرات الدولية مدركة أخطار التلوث البيئي خاصة في مؤتمر ريو دي جانيرو قمة الأرض عام 1992 وإصدارها مجموعة من القوانين الرامية لحماية البيئة والمحافظة عليها في إطار التنمية المستدامة ، ومن هنا يأتي هذا البحث لتبيان أهمية البيئة والاهتمام المتزايد بقضاياها ذات الأولوية وتوجهات الدولة الجزائرية لتجسيد متطلبات التنمية المستدامة، وإدراج البعد البيئي ضمن معادلة الاستثمار من أجل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: البيئة ، الأطر القانونية ، الحماية ، الاستثمار التلوثي ، التنمية المستدامة

### Abstract:

*In view of the continuation of the current trends of demographic and economic growth, consumption patterns, and the increase in great pressure on natural resources, and then the increase in pressure on the environment to a degree that exceeds its capacity, and environmental gains and improvements may be lost as a result of the increase in the speed of pollution and environmental deterioration, industrialized countries have demanded consideration in order to search for future solutions in society. the entire international. Within the framework of achieving environmental security and sustainable development, many international initiatives have also appeared, aware of the dangers of environmental pollution, especially at the Rio de Janeiro Earth Summit in 1992, and its issuance of a set of laws aimed at protecting and preserving the environment within the framework of sustainable development. Environmental and orientation towards sustainable development in Algeria and the inclusion of the environmental dimension in investment in order to achieve the requirements of sustainable development.*

## مقدمة:

عملت الجزائر منذ الانفتاح على اقتصاد السوق على تحسين مناخ الاستثمار وذلك بتطوير تشريعات الاستثمار وإقرار حوافز ومغريات اقتصادية وجبائية لدفع وترقية الاستثمار الأجنبي والمحلي لتحقيق تنمية اقتصادية وصناعية. غير أن المنافع التي حققتها الثروة الصناعية صاحبها انخراط بيئي عام سببه الاضرار بالبيئة نتيجة التصريف المباشر للنفايات والفضلات الصناعية في الطبيعة وتردي نوعية الهواء. ومع ذلك تبقى البيئة هي المتضرر الأول والأخير من الأنشطة البشرية، حيث أن معظم الأنشطة الصناعية في الدول تقام في المناطق الحضرية وعلى ضفاف السواحل، وذلك للاستفادة من مزايا هذا الجوار، أهمها استغلال مياه البحر في عمليات التبريد، والقرب من موانئ التصدير والإستيراد وكذلك استخدام البحار كمستودع لصرف ودفن المخلفات الصناعية .

هذا التطور اقترن بمتغير آخر على قدر كبير من الأهمية وهو الانفجار السكاني، فالنمو السكاني الكبير أدى إلى تركز نسبة كبيرة من السكان في المدن الساحلية، أثر بشكل سلبي على توازن الأوساط البيئية، وأخل بنظامها البديع مسببا آثار مدمرة للطبيعة . لاستفحال ظاهرة التلوث تنبه المجتمع الدولي للمشكلة وجعلها من بين اهتماماته الكبرى باعتبارها عنصرا أساسيا لاستمرار الحياة الإنسانية لما تتوفر عليه الطبيعة من إمكانيات ضخمة في مجال الموارد حية وغير حية، وما تحتويه قيعانها وباطن أرضها من ثروات معدنية هائلة ونفط. لذا بادر المجتمع الدولي بإعداد واعتماد القواعد والنظم التي تحكم التلوث على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، والعمل على توفير الحماية الضرورية للبيئة والحفاظ عليها من التلوث. كما جذبت ظاهرة التلوث اهتمام العديد من المهتمين كفقهاء القانون وعلماء الطبيعة والجيولوجيا.

بفعل الأحداث المتكررة بدأت تظهر مع بداية السبعينات من القرن الماضي إلى الوجود مخاوف من تلوث كوكب الأرض، والناجمة عن بداية ازدهار عهد الصناعة غير المسيطر عليها. فكانت هذه المخاوف موضع اهتمام مؤتمر "استكهولم" المنعقد سنة 1972 تحت شعار "أرض واحدة". وقد شكل هذا المؤتمر نقطة تحول هامة على صعيد الاهتمام بالمسائل البيئية، جعلت المؤتمرين يتبنون إعلانا يتكون من 26 مبدأ يهتم بحماية البيئة. وقد دعى المؤتمر إلى العمل على التنمية المستدامة بأسلوب لا يؤثر على ظروف البيئة للأجيال القادمة، وتكثيف التنسيق الدولي لحماية البيئة والحفاظ عليها من التلوث. ولقد بدأت الدول والحكومات تفكر بداية من هذا المؤتمر جديا في إيجاد قوانين وطنية تهدف إلى حماية واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة التي تجنبها مخاطر التلوث وتأثيراته المضرّة<sup>1</sup>.

ولقد كان موضوع حماية البيئة والمحافظة عليها من أخطار التلوث الناجم عن الاستثمار الصناعي من المواضيع التي عرفت اهتماما كبيرا على مستوى الدول، وتمت بشأنه مناقشات ساخنة تداخلت فيه العوامل الجغرافية، الصحية، الاقتصادية والاجتماعية أثرت بشكل واضح في التعجيل لوضع أنظمة وطنية لحماية البيئة، أنشأت على إثرها الوسائل والسبل المناسبة لمنع انتشار التلوث والسيطرة عليه وعقلنة الممارسات الاقتصادية للدول .

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لمحاولة تسليط الضوء على الأحكام القانونية المهمة بحماية البيئة من التلوث الناجم عن الاستثمار الصناعي في التشريعات البيئية الجزائرية، لبيان ما إذا كانت هذه الأخيرة تعكس حقا الأحكام والقواعد الواردة في الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بحماية البيئة. ومن هذا المنطلق فإن البحث في هذا الموضوع له أهمية كبيرة بالنسبة لدولة مثل الجزائر في طور التنمية تجد الخيار صعب في المفاضلة بين حماية البيئة ومقتضيات الاستثمار لتحقيق التنمية. وعليه تصاغ الاشكالية التالية : **ما هي تأثيرات الضارة للاستثمار على البيئة، وماهي الأطر القانونية التي أوجدها المشرع الجزائري لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة؟**

المبحث الأول : ضبط المفاهيم او المتغيرات المتعلقة بالدراسة :

في هذا المبحث هناك عدة متغيرات رئيسية تحكم الحماية البيئية والتنمية المستدامة في اطار وضع وتنفيذ مجموعة من القوانين والسياسات البيئية العالة وتطوير برامج وخطط عمل وطنية للتنمية المستدامة ، تتفاعل هذه المتغيرات بشكل متكامل لتحقيق الحماية البيئية والتنمية المستدامة وتتطلب ذلك جهود متظافرة في جميع القطاعات وتمثل هذه المتغيرات في :

المطلب الأول : مفهوم الامن البيئي والتدهور البيئي:

الامن البيئي يشير إلى الحماية والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية من التهديدات والأضرار التي قد تؤثر على الإنسان والبيئة. هذا المفهوم يتضمن<sup>2</sup>:

- الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية.
  - إدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام.
  - الحد من التلوث البيئي وانبعاثات الغازات الدفيئة.
  - التخفيف من آثار التغير المناخي والكوارث الطبيعية.
  - ضمان مستقبل آمن وصحي للأجيال القادمة.
- فمفهوم الأمن البيئي يشير إلى الحفاظ على البيئة والنظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية بشكل مستدام، بما يضمن توافر البيئة السليمة والموارد اللازمة للأجيال الحالية والمستقبلية. ويتضمن ذلك:

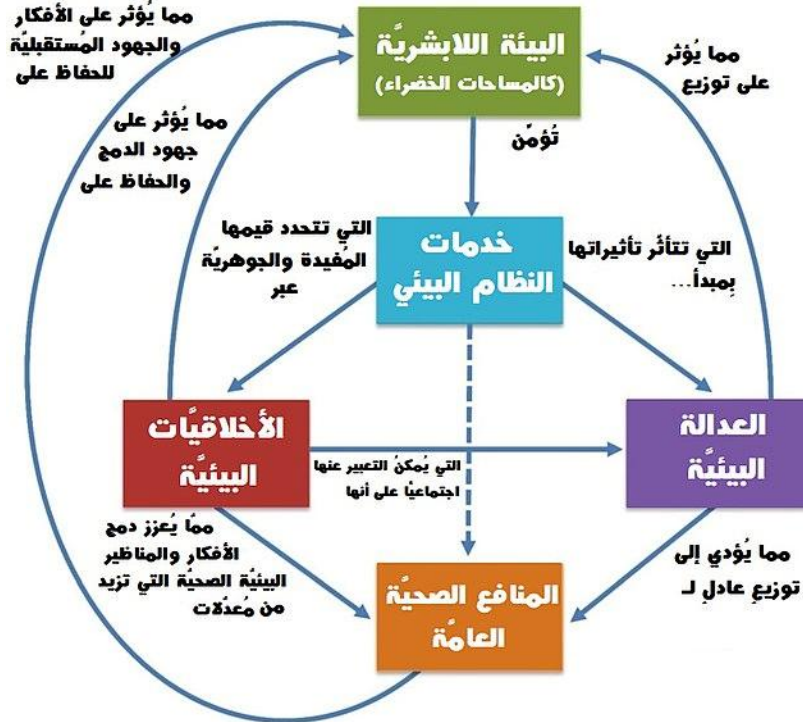
- حماية الموارد الطبيعية مثل المياه والهواء والأراضي والغابات من التلوث والاستنزاف.
  - المحافظة على التنوع الحيوي والنظم الإيكولوجية مثل المحيطات والأنهار والغابات.
  - التخفيف من آثار التغير المناخي والكوارث الطبيعية.
  - إدارة المخلفات والتخلص منها بطريقة آمنة بيئيًا.
  - ضمان استخدام الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة لا تؤثر سلبًا على البيئة.
  - مكافحة التصحر والتصدي للتلوث بجميع أشكاله.
  - تعزيز الوعي البيئي وتشجيع الممارسات الصديقة للبيئة في المجتمع.
- ويساهم تحقيق الأمن البيئي في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحالية والمستقبلية.

اما التدهور البيئي :

لقد أصبح موضوع التدهور البيئي من أكثر المواضيع إلحاحًا في العالم في السنوات الأخيرة. بعض أهم جوانب التدهور البيئي التي تمت مناقشتها كثيرًا هي<sup>3</sup>:

- تغير المناخ: الاحترار العالمي والأحداث الجوية القاسية المتزايدة مثل الفيضانات والجفاف والأعاصير.
- تلوث الهواء والماء: التلوث الناجم عن الصناعة والانبعاثات والمخلفات البلاستيكية وغيرها.
- فقدان التنوع البيولوجي: انقراض أنواع حيوانية ونباتية على نطاق واسع بسبب الأنشطة البشرية.
- إزالة الغابات: قطع الأشجار بوتيرة سريعة جدًا، مما يهدد التوازن البيئي.
- استنزاف الموارد الطبيعية: الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية مثل المياه والوقود الأحفوري والمعادن.

هناك جهود عالمية متزايدة للتصدي لهذه التحديات البيئية من خلال سياسات وقوانين أكثر صرامة وتحول نحو تقنيات ومصادر طاقة أكثر استدامة. ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لحماية كوكبنا.



الموقع : <https://taqadom.aspdkw.com> تاريخ 2024/05/24 الساعة 09:00

هناك عدد من السياسات والقوانين التي تم اتخاذها على المستويين الوطني والدولي لمكافحة التدهور البيئي في السنوات الأخيرة، من أبرزها:

- اتفاقية باريس للمناخ (2015)<sup>4</sup>: اتفاق عالمي لخفض الانبعاثات الكربونية وتقييد ارتفاع درجات الحرارة العالمية.
- القوانين الوطنية للحد من التلوث: فرض معايير أكثر صرامة على الانبعاثات الصناعية وتلوث الهواء والمياه.
- الضرائب والرسوم البيئية: فرض ضرائب على الانبعاثات الكربونية والمنتجات الملوثة لتشجيع التحول نحو البدائل النظيفة.
- حظر استخدام المنتجات البلاستيكية: حظر استخدام البلاستيك أحادي الاستخدام في العديد من البلدان.
- حماية الغابات والتنوع البيولوجي: إنشاء محميات طبيعية وتشديد القوانين لمنع إزالة الغابات.
- تشجيع الطاقة المتجددة: سياسات وحوافز لزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح.
- كفاءة الطاقة: معايير أكثر صرامة لكفاءة استهلاك الطاقة في المباني والمركبات.

هذه بعض الأمثلة على الإجراءات التي اتخذتها الحكومات لمعالجة قضايا البيئة. ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل المطلوب للتصدي لهذه التحديات على نحو فعال.

#### المطلب الثاني : مفهوم التنمية المستدامة والاستثمار :

التنمية المستدامة هي نموذج للتنمية يهدف إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. بعض التعاريف:

- التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة" (تقرير برونتلاند 1987)
- عملية تحسين حالة البشرية مع الحفاظ على قدرة الأنظمة الطبيعية على توفير الموارد والخدمات اللازمة للحياة في الحاضر والمستقبل" (البنك الدولي)

- "نمط التنمية الذي يضمن تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحماية البيئية والعدالة الاجتماعية" (الأمم المتحدة).

هدف التنمية المستدامة هو تحقيق توازن بين هذه الجوانب الثلاثة لضمان تطوير مستقبل أفضل للأجيال القادمة. وهي تتطلب تكامل السياسات والممارسات عبر مختلف القطاعات والمجالات.



الموقع : <https://intosaijournal.org/ar/journal-entry/incorporating-a-sustainable-development-goal-lens-in-performance-audits>

تاريخ الدخول: 2024/05/23 الساعة 22:30



الموقع : <https://intosaijournal.org/ar/journal-entry/incorporating-a-sustainable-development-goal-lens-in-performance-audits>

تاريخ : 2024/05/23 الساعة 23:00

### مفهوم الاستثمار:

الاستثمار هو تخصيص الأموال والموارد في أنشطة إنتاجية أو مالية بهدف تحقيق عوائد مستقبلية. بعض مفاهيم الاستثمار:

- الاستثمار في الأصول الرأسمالية كالمصانع والآلات وتكنولوجيا الإنتاج.
- الاستثمار في الأصول المالية كالأسهم والسندات والعقارات.
- الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب.

- الاستثمار في البحث والتطوير لتحسين الإنتاجية والابتكار.

### مفهوم التلوث:

التلوث هو إدخال ملوثات أو مواد ضارة إلى البيئة بشكل مباشر أو غير مباشر مما يؤدي إلى إحداث تغيير سلبي في خصائص البيئة وتوازنها الطبيعي. ومن أنواع التلوث:

- التلوث الهوائي: انبعاث الغازات والجسيمات الضارة في الهواء.
- التلوث المائي: إلقاء المخلفات والمواد الكيميائية الضارة في المياه.
- التلوث الأرضي: إلقاء النفايات الصلبة والملوثات في التربة.
- التلوث الضوضائي: الضوضاء والضجيج الزائد عن المستوى المسموح به.
- التلوث الإشعاعي: انبعاث الإشعاعات المؤينة في البيئة.

### المبحث الثاني: التأثيرات الضارة للاستثمار على البيئة.

يعتبر الاستثمار بمثابة المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، و هو كل مشروع مالي يهدف إلى توظيف رؤوس الأموال و تحقيق الأرباح المادية و المساهمة في التطوير الاقتصادي و الاجتماعي للدولة، إلا أن المشرع الجزائري تداركا للآثار السلبية التي نجمت عن النشاطات الاستثمارية بمختلف أنواعها أصدر مجموعة من النصوص التشريعية و التنظيمية للتحكم في عملية الاستثمار و هذا من خلال فرض مجموعة من القيود البيئية على المستثمرين، و فعلا فقد تجاوب القانون الجديد المتعلق بترقية الاستثمار الصادر سنة 2016 مع متطلبات حماية البيئة من خلال المادة الثالثة منه التي قيدت عملية الاستثمار بضرورة احترام القوانين و التنظيمات الخاصة بحماية البيئة.

### المطلب الاول: تعددت الأسباب والضرر واحد.

يشكل الاستثمار أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها ذلك أن المشكلة الاقتصادية التي تواجه الدول النامية في رأي الكثير من الاقتصاديين هي مشكلة انخفاض حجم الاستثمارات بها لهذا فإن نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية يتوقف على مدى قدرتها في زيادة معدلات الاستثمار وبالمستوى الملائم لمعدل نمو السكان للقضاء على العقبات الكامنة فيها. لذا فإن البحث عن سبيل تشجيع الاستثمارات هي من الانشغالات الكبرى للحكومات.

إلا أنه ومع التنمية الاقتصادية المتزايدة لم تعد ظاهرة التلوث البيئي بفعل المشاريع الاستثمارية بالمشكلة البسيطة التي يمكن أن ندير ظهورنا لها، بل أصبحت مخاطرها تتجاوز الحدود الإقليمية للدول وتواجه المجتمع الدولي بأسره، لما في ذلك من انعكاسات وتأثيرات ضارة هي في تزايد مستمر. ولقد انتشرت ظاهرة تلوث وأصبحت من المشاكل الخطيرة التي تولدت عنها آثار ضارة على البيئة نفسها ولمصالح المتعاملين بها، فكانت الجهود مركزة على إيجاد نظام وقائي لحمايتها من مخاطر التلوث والتقليل من الأضرار الناجمة عنه.

وقد وقعت الجزائر في الفترة الأخيرة جملة من اتفاقيات الشراكة لتفعيل الاقتصاد الوطني بحيث تسمح بتطوير تنافسية الاقتصاد الوطني والاندماج في الاقتصاد الدولي. ففي سنة 2002 وقعت الجزائر رسميا اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من الفاتح سبتمبر 2005 بالإضافة إلى اتفاقيات شراكة أخرى مع دول الاتحاد المغرب العربي ودول أخرى شقيقة وصديقة تجمعها بالجزائر مصالح اقتصادية مشتركة.

تعتبر الجزائر من بين الدول ذات الموقع الاستراتيجي المهم عربيا، افريقيا ودوليا والمطلّة على حوض البحر الأبيض المتوسط بمسافة تتجاوز 1200 كلم. ونظرا لكونها في تنمية دائمة وأن نشاطها الصناعي في تطور متزايد فإن أغلب المشاريع الاستثمارية تقع في الشمال والقرية من البحر، علما أن مياه البحر الأبيض المتوسط تتجدد مرة كل ثمانين سنة بمياه المحيطات عن طريق مضيق جبل طارق، فإنه يعد بحر بطيء النمو، سريع التلف<sup>5</sup>. وإذا تدهورت فيه الحياة فإنها ستكون سببا في تلوث سواحل البلدان المطلّة عليه، إذ أن ذلك سيؤدي

إلى زوال وانقراض الكائنات الحيوانية، النباتية، البكتريولوجية والعضوية التي لا حصر لها. فالبحر إذن مصدر ووسط للحياة، وهو بذلك يشكل مجموعة من الأنظمة البيئية المتناسقة فيما بينها وفي أغلب الأحيان يكون الإنسان أحد عناصرها وأشكالها.

وقد دلت الفحوصات والاختبارات التي أجريت سواء على الطبيعة أو على مياه البحر الأبيض المتوسط على ارتفاع معدلات التلوث بفعل الأنشطة الصناعية، على إثر تغير تركيبات مياه البحر نتيجة تغير حالاتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بفعل نشاط الإنسان الصناعي، بحيث تصبح مياه البحر أقل صلاحية للاستعمالات الطبيعية المخصصة لها. وقد أشارت المنظمة غير الحكومية الدولية لحماية البيئة **Green Peace** والمتمثلة في 55 دولة بأن ما يزيد عن 210276 طن من المخلفات الصناعية تقذف سنويا في مياه البحر المتوسط، من طرف دول حوض البحر الأبيض المتوسط منها 85 % غير معالجة.<sup>6</sup> القانون 10-03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424هـ الموافق ل 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

إن تفاقم المشاكل البيئية في الجزائر يعود في الأساس إلى انتهاج وإلى وقت قريب سياسات تنموية غلبت على الخصوص المعطيات الاقتصادية على الأبعاد البيئية<sup>7</sup>. فالجزائر تعيش اليوم أزمة بيئية حادة مرتبطة في الأساس بمضاعفات الاستثمار الصناعي، فرغم أن الصناعة الجزائرية تعرف اليوم تنمية ملحوظة من حيث تنوعها وحجمها، إلا أنه وفي أغلب الأحوال كانت تسير بعيدة عن الاهتمامات البيئية.

والسؤال الجوهرى الذي كان دائما يطرح هو: كيف يمكن التوفيق بين التنمية الاقتصادية والانشغالات المرتبطة بحماية البيئة؟ فقد كانت المشاريع الصناعية قبل سنة 1983 تنجز بدون دراسة مدى تأثيرها على البيئة. وكان المتعاملين الاقتصاديين في أغلب الأحوال يفضلون المواقع السهلة لإنجاز مشاريعهم، القريبة من مخزون اليد العاملة، المجاورة للمناطق الحضرية<sup>8</sup>، الشيء الذي أدى إلى إحداث آثار مضرّة بالبيئة والصحة العامة<sup>9</sup>. إذ تقع أهم المنشآت الصناعية الملوثة قرب السواحل. وبما أن الجزائر تقع في الضفة الجنوبية للبحر المتوسط فإن الضفة الشمالية له تضم أيضا دولاً صناعية هي المتسبب الرئيسي في تلوث البحر الأبيض المتوسط، إذ أن معدل تلوث السواحل الفرنسية أو الإيطالية أو الإسبانية أكبر وأشد مما سواها<sup>10</sup>. وتتضاعف سنويا كمية هذه الملوثات التي تقذف في عرض البحر دون معالجة.

أما الساحل الجزائري فيعتبر من بين السواحل الأكثر تركزاً للسكان ضمن بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط. بحيث أن ثلثي سكان الجزائر يعيشون في المناطق الساحلية<sup>11</sup>، في حين أن مساحة المناطق الساحلية لا تتجاوز 04 % من مساحة الجزائر الإجمالية. وأن أهم المشاريع الصناعية توجد بالشريط الساحلي، الذي يحتوي على أكبر وأهم منطقتين صناعيتين (أرزيو وسكيكدة)، وعلى العشرات من الموانئ المهمة، سواء موانئ بترولية أو موانئ للملاحة البحرية إضافة إلى المركبات الصناعية الساحلية. وكل هذه المنشآت الصناعية تقذف وفي أغلب الأحوال نفاياتها دون معالجة في البحر .

وقد تطور الإنتاج الصناعي في الجزائر في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ. فسعى من الجزائر إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق توسيع مجال الاستثمار وجهت مبالغ ضخمة إلى قطاع الصناعة لامتلاك قاعدة إنتاجية كبيرة. غير أن الاستعمال الغير عقلاني والغير رشيد لموارده وطاقاته جعل مردوده غير مقبول لا من ناحية النوعية والتكاليف<sup>12</sup>، ولا من ناحية تدفق الكم الهائل من نفايات الإنتاج إلى السواحل البحرية دون معالجة<sup>13</sup>.

ويبقى في الأخير أن نشير إلى الآثار السلبية العديدة لرمي النفايات الصناعية في الطبيعة أو في البحر دون معالجة، سواء على الصحة العامة، أو على الأحياء، أو على القطاع الاقتصادي والسياحي الذي ينشط بفعل استثمار المركبات السياحية المقامة على الساحل في قطاع السياحة وما تتحمله الدولة من مصاريف جد ضخمة على ما يترتب عن هذه النفايات من تلوث للبيئة بصفة عامة.

## المطلب الثاني : المعطيات البيئية قبل قانون 03-10.

بالرغم من أن قانون 03-83 كان قانون إطار إلا أن المعطيات البيئية في المشاريع الاقتصادية بصفة عامة لم تراعى آنذاك مقتضيات حماية البيئة، فكانت المشاريع الاقتصادية التي يرغب فيها المستثمرين في الغالب تقام في المناطق الساحلية الخصبة القريبة من مخزون اليد العاملة. أدى عدم الاهتمام بالمعطيات البيئية إلى تدهور المحيط، الشيء الذي جعل المهتمين بالبيئة يدقون ناقوس الخطر لوصول مستويات التلوث إلى حدود قصوى. الشيء الذي جعل الجزائر تندخل لوضع إطار قانوني ومؤسسي من خلال سن العديد من القوانين التي تنظم مختلف المجالات الاقتصادية بطريقة تتوافق والقواعد العلمية لحماية البيئة، مما دعي إلى وضع تدابير وقائية وأخرى ردعية.

لقد برزت مشكلة التلوث وتفاقم خطرها مع تقدم الصناعة وزيادة أساليب الراحة وارتفاع مستوى النمو الديمغرافي. ولقد كانت الدول الصناعية الكبرى سباقة إلى اكتشاف المشكلة والوقوف على مخاطرها ومن ثم البحث عن الحلول المناسبة لمعالجتها، كما أنها كانت السبابة في إحداث التلوث والإخلال بالتوازن البيئي. ومع تفاقم مشكلة التلوث أصبح لزاما على كل الدول اتخاذ تدابير وقائية وردعية لحماية بيئتها، بل أن العديد من الدول جعلت الحق في البيئة السليمة والمحيط النظيف من قبيل الحقوق الدستورية ومنها ما ذهب إليه المؤسس الجزائري في التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020 من خلال المادة 21 و 64. من هذا المنطلق تدخل المشرع الجزائري بمجموعة من النصوص القانونية الغرض منها حماية الساحل الجزائري وساكنته من مخاطر التلوث، وعموما المياه البحرية الجزائرية، تكرست من خلال عدة قوانين غير أنها ومع ذلك لم تكن كافية وفعالة بدليل التدهور البيئي الذي عرفته الجزائر.

وقد كانت هذه النصوص مشتتة هنا وهناك دون فعالية مرجوة منها، ومنها ما جاء في القانون البحري الجزائري الصادر بموجب أمر رقم 76-80 الذي عدل وتم بموجب قانون رقم 05-98<sup>14</sup>. فقد تضمنت مواد عدة تدابير وأحكام خاصة بالتلوث البحري، بالإضافة الى قانون 03-83 المتعلق بحماية البيئة و قانون 02-02 المتعلق بحماية الساحل.....، القانون 09/16 المؤرخ في 29 شوال 1437هـ الموافق ل 03 أوت سنة 2016 المتعلق بترقية الاستثمار: العدد 46 من ج.ر.ج.ج : ص.08.

## المبحث الثالث : ادخال البعد البيئي في المشاريع الاستثمارية.

لقد عني المشرع الجزائري بإصدار القوانين المنظمة لمختلف الأنشطة الصناعية والاقتصادية التي يمكن أن يترتب عليها تلويث للبيئة، ولقد احتوت هذه القوانين واللوائح على أحكام خاصة بمزاولة هذه الأنشطة الاستثمارية وتحديد المعايير المناسبة لمكونات البيئة والتي يجب على المستثمرين وطينيين كانوا أو أجانب الالتزام بها ووضع مواصفات ونسب لمكونات البيئة.

وغني عن البيان أن هذه القوانين المختلفة تحتاج إلى مزيد من الحماية الجنائية والإدارية باعتبارها أقوى وأقصى درجات الحماية القانونية وأكثرها فاعلية بالنظر إلى ما تنسم به الجزاءات من صرامة سواء أثناء تنفيذ المشروع الاستثماري أو أثناء التحضير له، ولعل أهم معطى في ذلك هي التدابير الوقائية والردعية التي أوجدها المشرع الجزائري.

## المطلب الأول: التدابير الوقائية

أصبحت حماية البيئة قضية تقتضي تنسيق الجهود في شكل تدابير وقائية تهدف إلى الصيانة اللازمة للعناصر المكونة للبيئة للمحافظة على حالتها الطبيعية وعلى التوازن البيئي لعناصرها، ويندرج ذلك كله ضمن المحافظة على الصحة العامة. ومن هذا المنطلق فرضت الدولة تدابير وقائية قبلية للمشاريع الاستثمارية وكذلك أثناء تنفيذ المشروع وبعد تنفيذه.

## ➤ نظام الرخص الاستغلال.

يعبر نظام الرخص أو الترخيص عن حالة قانونية تتعلق بمدى مشروعية نشاط الممارس من قبل الملوث البيئي، وهو من أكثر التقنيات والوسائل استعمالا وفعالية لتوجيه نشاط المستثمرين الصناعيين ومراقبته. فهو بداية يدخل ضمن أدوات وخصائص النظام الوقائي في ممارسة الحريات العامة للنظام العام بصوره وأبعاده المختلفة، بحيث لا يمكن للنشاط الملوث أن يمارس إلا إذا سمحت بذلك الإدارة

الوصية، باعتبارها الجهة المختصة في حماية المجتمع من المخاطر التي قد تنجم عن ممارسة النشاط الاستثماري الملوث<sup>15</sup>. ولقد اختلفت التعاريف في تحديد مفهوم نظام الرخص لعل من أهمها ما جاء به الدكتور محمد الطيب عبد اللطيف على أنه "وسيلة من وسائل تدخل الدولة في ممارسة النشاط الفردي للوقاية مما ينشأ عنه من ضرر، وذلك بتمكين الهيئات الإدارية من فرض ما تراه ملائما من الاحتياطات التي من شأنها منع هذا الضرر، أو رفض الإذن بممارسة النشاط إذا كان لا يكف للوقاية منه اتخاذ الاحتياطات المذكورة أو كان غير مستوف للشروط التي قررها المشرع سلفا بشأن لاستغلال"<sup>16</sup>.

ولقد سعى المشرع الجزائري في قانون رقم 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتنميته إلى وضع أحكام خاصة متعلقة بحماية الساحل وتنميته، من خلال منع أي مساس بوضعيته وتنميته وفقا لوجهته الطبيعية، ومن تم يمنع أي نشاط سياحي أو صناعي أو سكني إلا بعد الحصول على رخصة مسبقة وفقا لما أمنت إليه المادة 18 و19. وتطبيقا لذلك فقد منع المشرع الجزائري بموجب قانون رقم 02-03 كل استغلال سياحي للشواطئ دون حيازة حق الامتياز بذلك الذي هو عبارة عن رخصة مسبقة للاستغلال.

وإذا كان نظام الرخص يمثل شرطا واقفا لممارسة النشاط الاستثماري الذي من شأنه أن يلوث البيئة ويؤثر على توازنها فإنه لا يمكن للمستغل أن يتحصل على هذه الرخصة إلا إذا قدم دراسته المسبقة والدقيقة حول التأثير على البيئة تطبيقا لأحكام المادة 15 من القانون الجزائري رقم 10-03 السابق من خلال قياس التأثير الذي يحدثه النشاط الممارس وتحليله وطرق الاستغلال المستعملة على أي مظهر من مظاهر البيئة، وتقدير مدى مطابقة طرق الاستغلال للمعايير التي يفرضها التشريع والتنظيم والالتزامات التعاقدية<sup>17</sup>.

### ➤ دراسة التأثير على البيئة.

اهتمت الجزائر باعتبارها دولة تتطلع للتنمية الى محاولة تكريس حماية البيئة من خلال سن عدة نصوص قانونية وبذلك فرض دراسة التأثير المشاريع الاستثمارية على البيئة والمحيط. ويعتبر هذا الاجراء أداة وقائية تدخل في إطار سياسة حماية البيئة، وقد نص المشرع الجزائري على هذا الاجراء أول مرة في قانون 03-83 بداية من المادة 130 وما يليها، ألا أن النص التطبيقي تأخر عن الظهور لمدة سبعة سنوات بموجب المرسوم التنفيذي 78-90<sup>18</sup> وتتضمن هذه الدراسة ثلاثة عناصر هي: مراقبة ورصد الحالة البيئية، إصلاح الأضرار الناجمة عن الأنشطة التي يقوم بها أصحاب المشاريع الاستثمارية والوقاية من الأضرار المستقبلية. وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر قد التزمت دوليا بتطبيق دراسة التأثير على البيئة من خلال ما تم اعتماده في مؤتمر ريودي جانيرو. إن الهدف الرئيسي من دراسة التأثير على البيئة هو الحد من التدهور البيئي الناتج عن الأنشطة البشرية.

فلقد اعتمدت الجزائر هذه الوسيلة الوقائية من أجل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة للبلاد. وهذه ميزة وليس تكلفة إضافية. عرفت الجزائر منذ نهاية الثمانينات عدة تطورات في كل المجالات خاصة تلك المتعلقة بالمجال الاقتصادي والسياسي، بدءا بقانون رقم 25/88 الخاص بتوجيه الاستثمارات الوطنية<sup>19</sup> الخاصة مع الانفتاح السياسي وفتح السوق أمام المبادرة الخاصة مع صدور دستور 1989 دستور وقانون ترقية الاستثمار وتكريس هذا التوجه في دستور 1996 تلتها صدور عدة نصوص قانونية في عدة مجالات، ونذكر بالخصوص قانون تطوير الاستثمار الصادر بموجب الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار وترقيته.

و نظرا للاختلالات البيئية الكثيرة التي عرفت الجزائر فقد أعادت النظر في قوانين الاستثمار و ادراج البعد البيئي فيها مبرزة فكرة التنمية المستدامة كمعطى جديد في مشاريع الاستثمار إذ نص قانون تطوير الاستثمار في مادته الرابعة على أن تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، وتستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين و التنظيمات المعمول بها، هذا ما يعني أن الاستثمارات أصبحت مقيدة بحماية البيئة، وفقا لما جاء به قانون 10-03.

## المطلب الثاني: نحو مقترحات داعمة.

يعتبر التلوث في جوهره نتيجة مباشرة للنشاط الاقتصادي والاستثماري المختلف، ومن ثم فإن الأسس الوقائية التي تقوم عليها سياسات حماية البيئة البحرية لا تزال هشّة وغير متناسقة. بالرغم من أن البيئة تزود الاقتصاد بالموارد الطبيعية التي تتحول عبر عملية الإنتاج في النهاية إلى سلع استهلاكية، فإنها تعود إلى نفس البيئة بعد استعمالاتها المختلفة في صورة فضلات غير مرغوبة .

إزاء ما يكتنف حماية البيئة من صعوبات في وقايتها من آثار التلوث وإزالته في حالة وقوع كارثة ما يقترح جانب من الفقهاء الاقتصاديين ومنهم الفقيه Dallas إقامة أسواق لتراخيص التلوث، تضع الحكومة في ظله حداً أعلى لمقدار التلوث البيئي التي يمكن للبيئة في ولاية معينة أن تمتصه، ثم تصدر رخصاً للتلوث تعرض للبيع . والمقصود هنا هو شراء الملوث البيئي لحق استخدام جزءاً من البيئة كمستودع للتخلص من النفايات<sup>20</sup> .

وقد تلجأ بعض التشريعات إلى استراتيجيات مكاملة للسياسة أو الأدوات الاقتصادية يطلق عنها اسم "أدوات التوجيه والمراقبة". وتشمل هذه الأدوات كل الأشكال المختلفة للمعايير والمقاييس التي تضعها الدولة وتشترط توافرها في الأنشطة المختلفة<sup>21</sup>.

تعد "معايير الجودة البيئية" من أكثر المعايير انتشاراً تفرض بموجبها الدول قيوداً كمية على النشاطات والمشاريع الاستثمارية الملوثة للبيئة، الغرض منها المحافظة على البيئة. ومن الأسباب التي تدفع الدول إلى تبني معايير الجودة البيئية<sup>22</sup> هو ذلك الخطر الجسيم الذي أصبح يهدد الموارد الطبيعية واستنزافها بفعل ارتفاع وتيرة انجاس المشاريع. وتعتبر شهادة (Iso-14000) من بين الشهادات المعترف بها في مجال جودة المنتجات المحافظة على البيئة، إذ بموجب هذه الشهادات أدخلت بعض الدول إعفاءات جمركية للشركات والمشروعات الاستثمارية التي تستخدم آلات وأدوات صديقة للبيئة أو اختيار مشروعات استثمارية غير مضرّة بالبيئة

وعلى غرار ما سبق أصبح من المعتاد حديثاً في بعض الدول أن تعقد بعض المشروعات الصناعية الملوثة اتفاقات مع الحكومات تتعهد الأولى بموجبها بأن تقوم باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية البيئة من التلوث عند قيامها بعمليات الاستثمار. ولقد انتشرت هذه الاتفاقيات بالفعل وبصفة خاصة في الدول الأوروبية<sup>23</sup>.

## خاتمة:

أصبحت مشكلة التلوث بفعل الأنشطة الصناعية والاستثمارات المتزايدة تمثل خطراً كبيراً على العالم أجمع، فأصبح ذلك مبرراً كافياً لإجماع الدول على ضرورة الالتزام بحماية تلك البيئة وفرض إجراءات فعالة لمنع ومكافحة تلوثها. ومن هنا كان من الضروري على المشرع الجزائري التدخل بترسانة من النصوص القانونية لحماية البيئة من الأضرار الناجمة عن التلوث الذي أحدثته الإنسان نتيجة عبثه بتلك البيئة واستغلالها استغلالاً سيئاً .

من هذا المنطلق تناولت هذا بحث موضوع الحماية القانونية للبيئة من أخطار التلوث الناجم عن الاستثمارات، نظراً لما لهذه البيئة من أهمية خاصة في تحقيق التوازن المناخي، فضلاً عن أهميتها الاقتصادية باعتبارها مصدراً للمواد الغذائية، والمواد الأولية اللازمة لأغراض الصناعة والثروات المعدنية، بالإضافة إلى أنها مصدراً للطاقة وطريقاً هاماً للمواصلات ومجالاً واسعاً للسياحة .

وقد أوضحت هذه الدراسة الجانب الوقائي المعتمد في هذا النظام القانوني الخاص بحماية البيئة من التلوث من خلال التعرف على التأثيرات الضارة للاستثمارات على البيئة، وقد تبين بأن هناك تنوع في أسباب هذا التدهور يقع فيه على عاتق المستثمرين مسؤوليات مشتركة في إحداثه وإن كانت متباينة، بحيث تسببوا بفعل أنشطتهم الملوثة تدهوراً للموارد الطبيعية وإضراراً بالبيئة واستنزافاً للثروات أثر بشكل سلبي على التوازن الإيكولوجي .

## النتائج :

حماية البيئة في الجزائر تعد مسألة هامة تتطلب التوازن بين الاستثمار والتنمية المستدامة. وقد تم اتخاذ عدة إجراءات في السنوات الأخيرة للحفاظ على البيئة وتعزيز التنمية المستدامة في البلاد. فيما يلي نظرة عامة على بعض النتائج المحققة:

- حماية الموارد الطبيعية: تم اتخاذ إجراءات للحفاظ على الموارد الطبيعية في الجزائر، مثل الغابات، والمياه، والتنوع البيولوجي. تم إنشاء مناطق حماية طبيعية ومحميات للحياة البرية، وتطبيق قوانين للحفاظ على الموارد المائية والحفاظ على التنوع البيولوجي.
  - الطاقة المتجددة: تم الاستثمار في تطوير مصادر الطاقة المتجددة في الجزائر، مثل الطاقة الشمسية والرياح. تم تنفيذ مشاريع لتوليد الكهرباء من الشمس والرياح، مما يساهم في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة.
  - الزراعة المستدامة: تم تعزيز التوجه نحو الزراعة المستدامة في الجزائر، بما في ذلك التحول إلى زراعة عضوية واستخدام تقنيات الري الحديثة والحفاظة على التنوع الوراثي للمحاصيل. تهدف هذه الجهود إلى تحقيق الأمن الغذائي والحفاظ على التربة والمياه.
  - إدارة النفايات: تم تعزيز إدارة النفايات في الجزائر من خلال تحسين نظم جمع النفايات وتنفيذ برامج إعادة التدوير والتخلص الآمن من النفايات الخطرة. يهدف ذلك إلى الحد من التلوث البيئي وتحسين جودة الهواء والماء.
  - التوعية البيئية: تم تعزيز التوعية البيئية وتعليم المجتمعات المحلية والشباب حول أهمية الحفاظ على البيئة وأثرها على التنمية المستدامة. تم تنظيم حملات توعوية وبرامج تعليمية لنشر الوعي البيئي وتعزيز المشاركة المجتمعية في حماية البيئة.
- يجب ملاحظة أن النتائج المحققة في حماية البيئة في الجزائر قد تختلف وفقاً للظروف الفردية لكل منطقة. ومع ذلك، لا يمكنني تقديم معلومات محددة حول النتائج الدقيقة لحماية البيئة في الجزائر بعد عام 2021، حيث أن معرفتي محدودة بالأحداث التي وقعت بعد ذلك الوقت. يُنصح بالاطلاع على المصادر الموثوقة والتحديثات الحديثة من الجهات المعنية في الجزائر للحصول على معلومات أكثر تحديثاً حول النتائج المحققة فيما يتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة في البلاد.
- تم اتخاذ عدة إجراءات قانونية في الجزائر للحفاظ على البيئة وتعزيز التنمية المستدامة. إليك بعض المقاربات القانونية والنتائج المحققة في هذا الصدد:

- ❖ التشريعات البيئية: تم وضع قوانين وتشريعات بيئية تهدف إلى حماية البيئة في الجزائر. تتضمن هذه التشريعات قوانين للحفاظ على التنوع البيولوجي، وحماية الموارد المائية، وإدارة النفايات، والحد من التلوث البيئي. تهدف هذه القوانين إلى تنظيم الأنشطة البشرية والاستثمارات بطريقة تلتزم بالمعايير البيئية.
- ❖ الإجراءات المقترحة: تم اقتراح عدة إجراءات قانونية لتعزيز حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. يشمل ذلك تشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة، وتعزيز الزراعة المستدامة، وتشديد رقابة المؤسسات الصناعية والمنشآت على احترام المعايير البيئية، وتعزيز التوعية البيئية وتشجيع المجتمع على المشاركة في حماية البيئة.
- ❖ تأسيس الهيئات والمؤسسات: تم تأسيس هيئات ومؤسسات خاصة بحماية البيئة وتنفيذ السياسات البيئية في الجزائر. تعمل هذه الهيئات على متابعة تطبيق القوانين البيئية وتقديم الإرشادات والتوجيهات للجهات المعنية. كما تشارك في إعداد الخطط البيئية وتنفيذ المشاريع البيئية المستدامة.

❖ الرقابة والمساءلة: تم تعزيز الرقابة والمساءلة فيما يتعلق بالانتهاكات البيئية في الجزائر. تم تحسين نظام الرقابة وتعزيز العقوبات على المخالفين للقوانين البيئية. تهدف هذه الإجراءات إلى تحفيز الالتزام بالقوانين والحد من التلوث البيئي والتدمير غير المشروع للموارد الطبيعية.

تهدف هذه المقاربات القانونية إلى تحقيق توازن بين الاستثمار والتنمية المستدامة وحماية البيئة في الجزائر. يجب ملاحظة أن النتائج المحققة قد تختلف وفقاً للتنفيذ الفعلي للقوانين والمعايير البيئية، وتطبيقها بشكل صحيح وفعال. من المهم أن تتم متابعة تنفيذ هذه القوانين وتقييم تأثيرها على البيئة والتنمية المستدامة من خلال آليات الرصد والتقييم المستمرة. بناءً على الجهود القانونية المتخذة في الجزائر لحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، يمكن اقتراح عدة توصيات لتعزيز هذه المقاربة القانونية. وإليك بعض التوصيات المحتملة:

➤ تعزيز تطبيق القوانين البيئية: ينبغي تعزيز جهود تطبيق القوانين البيئية الموجودة في الجزائر، وذلك عن طريق تعزيز الرقابة والرصد البيئي. يجب زيادة الجهود المبذولة في تحقيق الامتثال للمعايير البيئية وتطبيق العقوبات على المخالفين. قد يكون من المفيد تعزيز التعاون بين الجهات المختلفة المسؤولة عن حماية البيئة وتعزيز التنسيق والتعاون بينها.

➤ تشجيع الاستثمار المستدام: يجب تعزيز الاستثمار في المشاريع والصناعات البيئية المستدامة، مثل الطاقة المتجددة وإدارة النفايات. يمكن توفير الحوافز الضريبية والمالية للشركات والمستثمرين الذين يتبنون الممارسات البيئية المستدامة ويساهمون في حماية البيئة. يمكن أيضاً تشجيع الابتكار وتطوير التقنيات النظيفة من خلال دعم البحث والتطوير في هذا المجال.

➤ تعزيز المشاركة المجتمعية: ينبغي تعزيز دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة. يمكن تعزيز التوعية البيئية وتشجيع المشاركة المجتمعية في صنع القرارات البيئية وتنفيذ المشاريع البيئية. يمكن تعزيز التشريعات المتعلقة بحق الجمهور في الوصول إلى المعلومات البيئية والمشاركة في عملية صنع القرار.

➤ تطوير القدرات والتدريب: يجب تعزيز القدرات وتوفير التدريب المستمر للمهنيين والمسؤولين في مجال حماية البيئة وتنمية المشاريع المستدامة. يمكن تعزيز البحث العلمي وتبادل المعرفة والتجارب الناجحة في هذا المجال.

تلك هي بعض التوصيات المقترحة لتعزيز المقاربة القانونية لحماية البيئة وتنمية مستدامة في الجزائر. يجب أن تتم مراعاة الظروف السياسية والاقتصاد المحلية في تنفيذ هذه التوصيات، ويجب أن تأخذ في الاعتبار المصالح المتعارضة وتحقيق التوازن بين الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، يجب توفير آليات فعالة لمراقبة تنفيذ القوانين وتقييم تأثيرها على البيئة والمجتمع، وضمان وجود آليات للتصحيح في حالة وجود انتهاكات أو تجاوزات.

- <sup>1</sup> Mohamed Benamar, la responsabilité des propriétaires de navires pour les dommages dus à la pollution par les hydrocarbures en droit algérien, revue africaine de droit international et comparé, juin 1997, tome 09 n0 02 , P 409.
- <sup>2</sup> Jean Marc La vieille 'conventions de protection de l'environnement , presses universitaire de limoges , France , 1999 ,p99
- <sup>3</sup> Brandon turner , rental property investing ,how to create wealth and passive income through smart buy and hold real estate investing ,rich dad education all rights reserved ,2006-2010 p60
- <sup>4</sup> <https://intosajournal.org/ar/journal-entry/incorporating-a-sustainable-development-goal-lens-in-performance-audits-le> 24/05/2024 h17 ;00.
- <sup>5</sup> مدحت ابو النصر ، التنمية المستدامة (المفهوم \_ الأبعاد \_ المؤشرات) ، المجموعة العربية للتدريب والنشر : القاهرة ، 2017 ، ص ص 10-20 .
- <sup>6</sup> Jean Marc La vieille 'conventions de protection de l'environnement , presses universitaire de limoges , France , 1999 , p 97 .
- <sup>7</sup> Nouara Ait Aïssa , transfert des déchets dangereux en méditerranée et protection de l'environnement , thèse de doctorat en droit , université de paris 10, Nanterre , 1997 , p 01
- <sup>8</sup> Ch. Alexandre Kiss et Jean Pierre Beurrier, droit international de l'environnement, 2em édition , édition pédonne , 2000 , France , p 153 .
- <sup>9</sup> Rapport national sur la protection de l'environnement et de développement, ministère de l'intérieur, Algérie, juin 1992
- <sup>10</sup> Mohamed Kahloula, la protection juridique du milieu marin en droit algérien et la nécessité d'une coopération inter maghrébine, revue juridique environnement, France, n01, 1995, p 06.
- <sup>11</sup> Les zones urbaines et les activités industrielles, rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement, ministère de l'aménagement de territoire et de l'environnement, 2000, p 61.
- <sup>12</sup> Eliza Noémie et Frédéric Castillent , rapport sur la pollution marine par hydro carbures et les dégazages sauvages en méditerranée , WWF France
- <sup>13</sup> د. بوكعبان العربي، الأبعاد البيئية والإنمائية لنظام المنطقة الاقتصادية الخالصة، أطروحة دكتوراه دولة في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2003-2004، ص 412 وما يليها.
- <sup>14</sup> أمر رقم 76-80 مؤرخ في شوال عام 1396 الموافق ل 23 أكتوبر سنة 1976 المعدل والمتمم بقانون رقم 98-05 المؤرخ في أول ربيع الأول 1419 الموافق ل 25 يونيو سنة 1998 يتضمن القانون البحري، ج. ر رقم 47 لسنة 1998.
- <sup>15</sup> د. عادل السعيد محمد أبو الخير، الضبط الإداري وحدوده، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1995، ص 223.
- <sup>16</sup> د. محمد الطيب عبد اللطيف، نظام الترخيص والإخطار في القانون المصري -دراسة مقارنة- رسالة دكتوراه دولة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1956، ص 427 وما بعدها.
- <sup>17</sup> د. عبد الرحمان عزاوي، النظام القانوني للمنشآت المصنفة من أجل حماية البيئة (دراسة مقارنة في كل من القانون الجزائري والفرنسي والمصري)، دار عالم الكتاب، الطبعة الأولى، الجزائر، 2003، ص 54 وما بعدها.
- <sup>18</sup> المرسوم التنفيذي رقم 78-90 المؤرخ في 27 فبراير 1990 يتعلق بدراسة تأثير البيئة.
- <sup>19</sup> قانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة.
- <sup>20</sup> Michel Volcker , aspects juridiques de la protection du milieu marin en droit public interne, rapport sur la protection du milieu marin - aspects juridiques - association campus marré , édition l' harmattan , France,p213 .
- <sup>21</sup> Katherine Schubert , et Paul Zagame , l'environnement , une nouvelle dimension de l'analyse économique, Vuibert édition, France, 2005, P 41 .
- <sup>22</sup> د. أحمد جمال الدين موسى، الحماية القانونية للبيئة في مصر -الواقع ومنهج الإصلاح، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الأول للقانونيين المصريين، 25 و 26 فبراير 1992، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة 1992، مصر.
- <sup>23</sup> ويمكن القول أن هذه الوسيلة وجدت رواجاً كبيراً وبصفة خاصة في هولندا، ألمانيا، الدانمارك.